

تقييم السياسة النقدية للبنك المركزي التركي لخفض التضخم

¹ حبيب سيف عبده محمد*¹ جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم (تركيا)

Evaluation of the monetary policy of the Turkish Central Bank to reduce inflation

¹ Habeb Saif Abdo Mohammed*¹ <https://orcid.org/0009-0000-0680-4382>¹ Istanbul Sabahattin Zaim University (Turkey), mohammed.habeb@std.izu.edu.tr

تاريخ الاستلام: 2024/07/27 تاريخ القبول: 2024/08/17 تاريخ النشر: 2024/09/10

الملخص:

يعد التضخم من أكثر التحديات الاقتصادية تعقيداً، ومن أكثرها تداخلاً مع المؤشرات الاقتصادية الأخرى، وتهدف الدول إلى استهداف التضخم والحد من ارتفاع معدل الأسعار من خلال السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي، وتهدف هذه الورقة البحثية إلى تقييم فعالية السياسة النقدية للبنك المركزي التركي ومدى كفاءتها في تحقيق أهم أهدافها وهو تحقيق معدلات منخفضة للتضخم، وتسعى الورقة إلى دراسة تأثير السياسة النقدية للبنك المركزي التركي على أسعار الصرف والاحتياطات النقدية وتحليل أثر السياسة النقدية في التأثير على معدلات التضخم في تركيا في الفترة بين عامي (2023) و (2024).

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين التغيير في أسعار الفائدة ومعدلات التضخم على المدى القصير، وأوصت الورقة بضرورة إصلاحات هيكلية وتعزيز المناخ الاستثماري، بحيث يصبح جذاباً للمستثمرين الخارجيين وتوجيه الادخار نحو الاستثمار الحقيقي بعيداً عن المضاربة على السندات الحكومية. كلمات مفتاحية: السياسة النقدية، التضخم، الاحتياطات النقدية، أسعار الصرف، سعر الفائدة.

Abstract:

The inflation is one of the most complex economic challenges, and one of the most intertwined with other economic indicators. Countries aims to target inflation and limit the rise in the price rate through the monetary policy pursued by the central bank. This research paper aims to evaluate the effectiveness of the monetary policy of the Turkish Central Bank and the extent of its efficiency in achieving its most important goals, which is achieving low rates of inflation. The paper seeks to study the impact of the monetary policy of the Turkish Central Bank on exchange rates and monetary reserves and to analyze the impact of monetary policy in influencing inflation rates in Turkey. In the period between (2023) and (2024).

The research shows that there is a direct relationship between the change in interest rates and inflation rates. The paper recommended the necessity of strengthening the investment climate, so that it becomes

* المؤلف المرسل.

* Corresponding author.

attractive to external investors and directing savings towards real investment away from speculation on government bonds.

Keywords: Monetary policy; inflation; monetary reserves; exchange rates; interest rates.

المقدمة:

تمثل السياسة النقدية إحدى الأدوات الاقتصادية الكلية الهامة، لأنها تحافظ على تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدول، من خلال المحافظة على ثبات واستقرار سعر الصرف، والمحافظة على معدلات التضخم في مستويات مقبولة، والتخفيف من حدة البطالة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وخدمة الأهداف الاقتصادية الكلية. ومنذ عام 2018 تعاني الليرة التركية من انخفاض مستمر مقابل الدولار الأمريكي مع ارتفاع معدلات التضخم لمستويات قياسية.

وبدأت سياسة التشديد النقدي للبنك المركزي التركي في النصف الثاني من عام 2023م، من أجل الحد من التضخم، وأعلن البنك المركزي التركي، عزمه على تبني نهجاً صارماً للسياسة النقدية حتى انخفاض التضخم إلى مستويات تتوافق مع أهدافه، حيث واصل البنك المركزي التركي استمراره في سياسة التشديد النقدي برفع سعر الفائدة لمستويات قياسية حيث وصل إلى 50%، وهو مستوى قياسي عالمياً لم تصل له أي دولة -باستثناء الأرجنتين التي تعاني انهياراً اقتصادياً منذ وقت طويل- وهدف البنك المركزي لهذا الارتفاع تحقيق تباطؤ للتضخم بالوصول لمستوى 5% على المدى المتوسط. تعرض هذه الورقة آثار التغيير في أسعار الفائدة وأسعار الصرف التركية الأخيرة ومعدلات التضخم، وربطها بالسياسة النقدية. ونأمل أن يكون مرجعاً مفيداً للباحثين المهتمين بتركيا في حد ذاتها. والأهم من ذلك، نأمل أن تكون هذه الورقة أداة تعليمية مفيدة وأن تعزز المزيد من الأبحاث حول آثار السياسة النقدية. وسيحاول هذا البحث تقييم السياسة النقدية للبنك المركزي التركي منذ بدأ التوجه الجديد للسياسة النقدية التقليدية منذ منتصف العام الماضي 2023.

1-1 مشكلة الدراسة

تواجه السياسة النقدية للبنك المركزي التركي مشكلة رئيسية لمعالجة ارتفاع معدلات التضخم، لذلك يمكن تلخيص مشكلة الدراسة من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

السؤال الرئيسي

ما مدى تقييم السياسة النقدية للبنك المركزي التركي في خفض التضخم؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما هي السياسة النقدية للبنك المركزي التركي؟
2. ما مدى تأثير رفع سعر الفائدة على معدلات التضخم على أساس سنوي؟
3. ما هي آثار رفع أسعار الفائدة على الاحتياطات النقدية على المدى القصير؟
4. ما مدى تأثير رفع أسعار الفائدة على أسعار صرف الليرة التركية أمام الدولار الأمريكي؟

2-1 أهمية الدراسة

تنبع أهمية دراسة تقييم السياسة النقدية للبنك المركزي التركي لتأثيرها على السياسات الاقتصادية للدولة بشكل عام، ولما لها من تأثير زيادة الرفاهية الاجتماعية، وزيادة نسب العمالة، والتوزيع العادل للدخل، وتحقيق النمو المستدام. كما تظهر أهمية الدراسة من خلال دورها في لفت نظر القائمين على السياسة النقدية في تركيا لمدى تأثير سياسية التشديد النقدي على معدلات التضخم تحديداً. كما تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تفتح أبواباً جديدة للبحث في موضوع السياسة النقدية كونه موضوعاً كبيراً ودقيقاً في نفس الوقت بالنسبة للباحثين الاقتصاديين.

3-1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- 1- بيان تأثير رفع سعر الفائدة على معدلات التضخم
- 2- بيان تأثير رفع سعر الفائدة على الاحتياطات النقدية.
- 3- بيان تأثير رفع أسعار الفائدة على أسعار صرف الليرة التركية مقابل الدولار الأمريكي.

4-1 فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات كما يلي:

- 1- توجد علاقة عكسية بين رفع سعر الفائدة ومعدلات التضخم في تركيا على أساس سنوي.
- 2- هناك علاقة إيجابية بين رفع سعر الفائدة على الاحتياطات النقدية التركية على المدى القصير.
- 3- هناك علاقة إيجابية بين رفع سعر الفائدة على أسعار الصرف المحلية مقابل الدولار الأمريكي في تركيا.

5-1 متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: رفع سعر الفائدة للبنك المركزي التركي.

المتغير التابع: معدلات التضخم في تركيا.

6-1 الدراسات السابقة:

توجد العديد من المراجع والدراسات العلمية ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة وعلها كانت أطروحات دكتوراة وماجستير ومجلات علمية من أهمها:

- دراسة ماجستير دمان ذبيح إينا (2021)، بعنوان: "العوامل المؤثرة في انتقال أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الجزائر خلال الفترة 1990-2019م"، تناولت الدراسة بيان العوامل المؤثرة في انعكاس التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشرات الأسعار المحلية في الجزائر خلال الفترة من (1990-2019) للوصول إلى تحديد أهمية تلك العوامل ودرجة تأثيرها، وسرعة انتقالها إلى مؤشرات الأسعار المحلية، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري وبين التحركات في الأسعار المحلية، بالإضافة إلى عدة عوامل مؤثرة في انعكاس أثر تحركات أسعار صرف العملات الأجنبية على أسعار السلع

- والخدمات المحلية، مع وجود آثار لعوامل انتقال أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الجزائر والتي بدورها تؤثر على كل الصادرات والواردات ومعدل التضخم.
- دراسة دكتوراة، مشهور هذلول بربور(2008)، بعنوان: "العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الاسعار في الأردن في الفترة من 1985-2006م"، تناولت الدراسة تحديد العوامل المؤثرة في انعكاس التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشرات الأسعار المحلية في الأردن، خلال الفترة (1985 - 2006) للوصول إلى تحديد أهمية تلك العوامل ، ودرجة تأثيرها، وسرعة انتقالها إلى مؤشرات الأسعار المحلية، وخلصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي قوى بين أثر صدمة الطلب وصدمة العرض على انتقال أثر التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية إلى مؤشرات الأسعار المحلية في الأردن، وأن التأثير خلال الفترة الأولى والثانية مستقر، بينما تزايد الأثر خلال الفترة المتبقية.
- دراسة دكتوراة، درواسي مسعود(2006)، بعنوان: "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي -حالة الجزائر للفترة من (1990-2004)", تناولت الدراسة السياسة المالية المطبقة في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق التوازن الاقتصادي خلال الفترة من (1990-2004)، وذلك للمساهمة في بناء سيناريوهات السياسة المالية الناجحة في المستقبل، وخلصت الدراسة إلى أن التوازن الاقتصادي العام للجزائر يعاني من مشكلات أساسية وجوهريّة تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام التوازن البنوي بصورة عامة والمتمثل في العجز الموازي الناتج عن زيادة النفقات بمعدل أكبر من الإيرادات هذا من جهة وتقلب أسعار النفط من جهة أخرى.
- دراسة قبلان بن جديع القحطاني (2015)، بعنوان: "أثر ارتفاع سعر الفائدة على الاقتصاد السعودي"، تناولت الدراسة أثر ارتفاع سعر الفائدة على الاقتصاد السعودي باستخدام بيانات ربع سنوية للفترة 2005/1 الى 2013/4م، وتم استخدام مواصفات مختلفة لمتجه المنحدر الذاتي (VAR) لرصد الأثر على معظم قطاعات الاقتصاد السعودي، وخلصت الدراسة إلى أن أثر ارتفاع سعر الفائدة سلبى على الناتج المحلي الاجمالي، والناتج المحلي الاجمالي غير النفطي والائتمان لجميع القطاعات.
- دراسة جهاد صبحي القطيط(2020)، بعنوان: "أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي السعودي (دراسة قياسية خلال الفترة من 2001-2018)", تناولت الدراسة تحديد مدى تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي السعودي، وتركزت الدراسة على متغيرين، وهما: العرض النقدي الضيق M1 ممثلاً للسياسة النقدية، والناتج المحلي الاجمالي ممثلاً للنمو الاقتصادي، وتتبع أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي السعودي خلال الفترة من 2001-2018م، وخلصت الدراسة إلى أن التغيرات في العرض النقدي الضيق M1 تؤثر معنوياً على التغيرات على الناتج المحلي الإجمالي GDP.
- دراسة ماجستير، شوقي طارق(2009)، بعنوان: "أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية"، تناولت الدراسة موضوع تقلبات أسعار الصرف للعملات الاجنبية في الجزائر وما تحدثه من آثار على الوضعية المالية للمؤسسات

وقوائمها المالية، ويمثله كأحد التحديات المحاسبية، وانطلقت الدراسة من فرضية أن التغييرات المستمرة في أسعار الصرف تحدث تغييراً في القوائم المالية للمؤسسات، كما افترضت أن المعايير الدولية للمحاسبة تعالج آثار التقلبات في أسعار الصرف محاسبياً، وتوصلت الدراسة الى نتائج تظهر وجود تغييرات في القوائم المالية عند حدوث تغييرات مستمرة لأسعار الصرف .

- دراسة أمجد فخري المعموري (2018)، بعنوان: "توجهات السياسة النقدية في العراق بعد 2003م ودورها في توجيه نافذة بيع العملات والاحتياطات الدولية"، تناولت الدراسة التحول في السياسة النقدية إثر حصول البنك المركزي العراقي على استقلالته في العام 2004م، أدت الى استخدام البنك المركزي أدوات حديثة وبما يتناسب مع متطلبات التوجه نحو نظام السوق، في ظل الخصوصية التي يتسم بها الاقتصاد العراقي بالاختلال الهيكلي الذي يعاني منه، وتخلف النظام المالي المصرفي، وخلصت الدراسة إلى ضرورة إنشاء صناديق سيادية تكون تحت إشراف السلطة النقدية للحد من الصدمات في أسعار النفط.

- دراسة برياطي حسين، زيدان محمد (2016)، بعنوان: "خيارات نظم سعر الصرف و مدى تأثيرها على اقتصاديات الدول: دراسة حالة الدول العربية"، تناولت الدراسة أنظمة سعر الصرف، وإيجابيات وسلبيات نظام الصرف الثابت، وعوامل ومعايير اختيار نظام الصرف الدائم، وخلصت الدراسة الى أن أنظمة سعر الصرف تؤثر على نتائج الاقتصاد الكلي، وعلى سياسة الميزانية والسياسة النقدية للدولة، رغم أن تجارب الدول لا تبين تفوق نظام سعر صرف على آخر في مجال الفعالية الاقتصادية، إلا أن الدول التي اتبعت أنظمة صرف ثابتة سجلت معدلات تضخم منخفضة مقارنة بالدول التي اتبعت أنظمة صرف أكثر مرونة، أما بالنسبة لمعدلات النمو فإنه ليس هناك اختلافاً كبيراً عند مقارنة معدلات النمو للدول المتبعة لمختلف أنظمة سعر الصرف، ولكن سجلت الدول المتبعة لأنظمة صرف مرنة معدلات نمو أكبر نسبياً مقارنة بالدول المتبعة لأنظمة صرف ثابتة.

7-1 الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

على الرغم من مساهمة الدراسات السابقة في إثراء الدراسة الحالية، إلا أنها ركزت على أنظمة سعر الصرف وتأثيرها على نتائج الاقتصاد الكلي وعلى سياسة الميزانية والسياسة النقدية للدول، بينما اهتمت الدراسة الحالية ببيان أثر رفع أسعار الفائدة في تركيا على معدلات التضخم والاحتياطات النقدية للبنك المركزي، وكذلك أثر ذلك على التغيير في أسعار الصرف لليرة التركية. وهو ما لم تتناوله دراسة سابقة بحسب علم الباحث.

8-1 منهج الدراسة:

ستعتمد الدراسة على المناهج التالية:

1. المنهج الوصفي: ويهدف المنهج الوصفي إلى وصف الظاهرة محل البحث، وتشخيصها، وإلقاء الضوء على جوانبها المختلفة، ولأجل ذلك فقد تم الاستعانة في هذه الدراسة بالمنهج الوصفي من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية، ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلالات، وبراهين للوصول لأطر محددة للمشكلة.

2. المنهج التحليلي الاستدلالي: من خلال الأساليب التي تستخدم في تفسير وتحليل بيانات وقيم النتائج التي يتم استخراجها من بيانات المؤسسات النقدية والبنك المركزي التركي.

9-1 حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للدراسة في تركيا.

الحدود الزمانية: تغطي الدراسة الفترة الزمنية خلال عامي 2023 م و2024.

10-1 محددات الدراسة:

حُدِّدَت الفترة من 2023 إلى 2024 م، بعد حدوث تغير جذري في السياسة النقدية بعد الانتخابات الرئاسية في مايو 2023، وتعيين الفريق الاقتصادي الجديد برئاسة وزير الخزانة ومحافظ البنك المركزي.

11-1 أسباب اختيار الموضوع:

الاهتمام بالموضوع الذي بين أيدينا يرجع إلى مجموعة من الاعتبارات التي أدت إلى اختياره وهي إما موضوعية أو ذاتية.

11-1-1 الأسباب الموضوعية:

إن اختيار الباحث لهذه الإشكالية يرجع بالأساس إلى الدور الذي توليه أي دولة للاستقرار النقدي، لكونه يلعب دوراً محلياً ودولياً في قوة الاقتصاد الوطني من جهة، ومن جهة ثانية في إبراز طبيعة الاستقرار النقدي في تركيا تحديداً، كما تساهم السياسة النقدية في تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، ولهذه الأسباب الموضوعية، تناولت الدراسة تقييم السياسة النقدية للبنك المركزي التركي.

11-1-2 الأسباب الذاتية:

من الأسباب الذاتية التي دفعت الباحث لاختيار الموضوع، هو ارتباط الموضوع بالتخصص، وميول الباحث الشخصية لمثل هذه الموضوعات، كما أن الباحث يعد أطروحة دكتوراة عن السياسة النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي، ومتواجد في تركيا ويتابع التطورات الاقتصادية فيها.

12-1 خطة الدراسة:

ستتكون الدراسة من أربعة فصول كالتالي:

الفصل الأول: السياسة النقدية: الماهية والاهداف والادوات.

المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية:

المطلب الأول: أهداف السياسة النقدية

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية.

الفصل الثاني: السياسة النقدية للبنك المركزي التركي.

الفصل الثالث: تأثير رفع أسعار الفائدة في تركيا.

المطلب الأول: تأثير رفع سعر الفائدة على معدلات التضخم.

المطلب الثاني: تأثير رفع سعر الفائدة على الاحتياطات النقدية
المطلب الثالث: تأثير رفع سعر الفائدة على أسعار صرف الليرة التركية
الفصل الرابع: النتائج والتوصيات.

الفصل الأول

السياسة النقدية: الماهية والاهداف والادوات

1-1 تعرف السياسة النقدية:

تعرف السياسة النقدية بأنها "مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية محددة"¹ وتبنى السياسة النقدية على التأثير في عرض النقود أو المعروض النقدي بأدوات معينة تسمى أدوات السياسة النقدية.

2-1 أهداف السياسة النقدية:

يشير مفهوم السياسة النقدية على أنها تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي من أهمها:

1-2-1 حل مشكلة التضخم:

يعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية تحقيق الاستقرار في الأسعار ومكافحة التضخم، وفي نفس الوقت مواجهة احتمال حدوث الكساد والركود، وتصبح مهمة السلطات النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار إلى أقل مستوى لها. وتستخدم البنوك المركزية السياسة النقدية في مواجهة التقلبات الاقتصادية وتحقيق استقرار الأسعار، وهو ما يعني انخفاض التضخم واستقراره. وتحدد البنوك المركزية في كثير من الاقتصادات المتقدمة أهدافا صريحة للتضخم. والآن، يتحول كثير من البلدان النامية* كذلك إلى وضع إطار لاستهداف التضخم.²

2-2-1 تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي:

يُعد هدف تحقيق الاستقرار النقدي من أهم مقاصد السياسة النقدية حيث يؤدي عدم الاستقرار النقدي، سواء في شكل تضخم أو انكماش إلى أضرار بالغة في الاقتصاد القومي.³ كما أنه من الضروري أن تسعى السياسة النقدية إلى تكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي، أي التحكم في كمية النقود بما يتلاءم مع مستوى النشاط الاقتصادي، وتلافي حدوث الأزمات النقدية والاقتصادية، وهو ما يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي.

3-2-1 استقرار العملة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:

ويتم ذلك باتباع سياسة تحرير سعر الصرف، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وتلعب السياسة النقدية دوراً مهماً في تقليل العجز في ميزان المدفوعات ويبرز هذا من خلال اتباع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية والعمل على تقليل المعروض النقدي برفع سعر الخصم أو الدخول في عمليات السوق المفتوح.⁴

4-2-1 تحقيق التوظيف الكامل:

يبقى التوظيف الكامل هدف طويل الأجل تسعى الحكومات لتحقيقه نظراً لأضرار البطالة على الاقتصاد، فهي هدر فيطاقات المجتمع الإنتاجية وضياح في موارد الإنتاج.⁵

5-2-1 تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع:

يرتبط هدف النمو الاقتصادي، بهدف تحقيق التوظيف الكامل، فالنمو الاقتصادي يعمل على امتصاص الزيادة أو الفائض في عنصر العمل، وتكون مهمة السياسة النقدية هنا خفض نسبة الفائدة للتأثير على الائتمان من خلال التوسع الائتماني وزيادة المعروض النقدي وتشجيع الاستثمار حتى يمكن الوصول الى مرحلة الانطلاق التي تضع الاقتصاد في طريق النمو السريع.⁶

ويراعى في كل الأحوال إزالة أو علاج التعارض بين أهداف السياسة النقدية، فالعلاقة بين استقرار الأسعار والتوظيف الكامل إحدى الحالات التي توضح ذلك، فمن الصعب تحقيق كلا الهدفين في نفس الوقت، فزيادة التوظيف تؤدي الى رفع الأسعار، كذلك هناك صعوبة بالنسبة لتحقيق التوظيف الكامل وتوازن ميزان المدفوعات، فزيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار، وبزيادة الصادرات تتحقق زيادة الدخل والعمالة.⁷

3-1 أدوات السياسة النقدية:

تنوع أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي في التأثير على عرض النقود أو التحكم في المعروض النقدي، وتوجد ثلاثة أدوات رئيسية تستخدمها السلطات النقدية للتأثير على عرض النقود على النحو التالي:

1-3-1 عمليات السوق المفتوحة:

سياسة السوق المفتوحة هو "قيام البنك المركزي بشراء أو بيع الأسهم والأوراق المالية بصفة عامة في السوق المالية بهدف التأثير في حجم الائتمان وعرض النقود حسب الظروف الاقتصادية السائدة."⁸

فاذا كان الهدف هو زيادة عرض النقود، فإن البنك المركزي يقوم بعمليات شراء للأوراق المالية الحكومية، من البنوك التجارية، ويدفع مقابل هذه الأوراق شيكات مسحوبة على البنك المركزي، وهذه الشيكات تودع في البنوك التجارية، وبالتالي يكون في إمكان البنوك التجارية أن تتوسع في حجم الائتمان وخلق النقود من الودائع ومن ثم يزداد المعروض النقدي.

أما إذا كان الهدف هو إنقاص عرض النقود، فإن البنك المركزي يقوم ببيع الأوراق المالية الحكومية، ومن المفترض أن يدفع المشترون مقابل هذه الأوراق المالية شيكات مسحوبة على البنوك التجارية ولصالح البنك المركزي، وبالتالي تزداد مديونية البنوك التجارية لدى البنك المركزي وتقل احتياطياتها من النقود السائلة، وتقل مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، وبالتالي يقل المعروض النقدي.

مع ملاحظة أن دخول البنك المركزي بائعاً للأوراق المالية، فإنه يخفض من سعر الأوراق المالية في السوق، وبالتالي ترتفع أسعار الفائدة، وتقل رغبة رجال الأعمال في الاقتراض من البنوك التجارية، والعكس صحيح في حالة دخول مشتريين.

2-3-1 تغيير سعر إعادة الخصم:

سعر إعادة الخصم هو ذلك الجزء من الفائدة الذي يتحصل عليه البنك المركزي نتيجة خصم البنوك التجارية لما تملكه من أوراق تجارية سبق خصمها للعملاء، والآن تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي، ويطلق عليه أيضاً سعر البنك.⁹

ويمكن القول بأن سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي تقتض بموجبه البنوك التجارية من البنك المركزي، وعندما يتغير البنك المركزي سعر الخصم فإنه يغير من عرض النقود، فإذا كان الهدف هو التوسع في عرض النقود، فإن البنك المركزي يخفض سعر الخصم، وبذلك يشجع البنوك على الاقتراض منه، وبالتالي عرض النقود يزداد.¹⁰

1-3-3 تغيير نسبة الاحتياطي القانوني:

يقصد بالاحتياطي القانوني النسبة التي تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بها من أصولها النقدية وأرصدها السائلة وودائعها لدى البنك المركزي بشكل دائم، وقد يتسع ذلك القدر ليشمل نسبة إضافية من أرصدة الحسابات والودائع لأجل لدى هذه البنوك، ففي حالة التضخم والتوسع الاقتصادي يلجأ البنك المركزي الى رفع نسبة الاحتياطي القانوني الاجباري، مما يؤدي الى زيادة الأرصدة النقدية في البنوك التجارية لدى البنك المركزي بصورة تقلل من قدرة البنوك على التوسع الكبير في منح الائتمان، كما يؤدي الى زيادة التكلفة على البنوك التجارية لضيق فرص تحقيق أرباح كان من الممكن تحقيقها، وبالتالي تضطر الى رفع سعر الفائدة على القروض الممنوحة.¹¹

الفصل الثاني

السياسة النقدية للبنك المركزي التركي

تهدف السياسة النقدية لتحقيق استقرار الأسعار المستدام، ويتم الحفاظ على نهج موجه نحو الليرة والذي يعالج أيضاً المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي. ويتم مراقبة معدل نمو الائتمان وتخصيص الأموال لأغراض النشاط الاقتصادي الحقيقي عن كثب.¹²

1-2 أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي التركي:

المساهمة الرئيسية التي تقوم بها البنوك المركزية للرعاية الاجتماعية هي تحقيق استقرار الأسعار وبناء على ذلك، فإن الهدف الأساسي للبنك المركزي التركي هو الحفاظ على استقرار الأسعار. وأعلن البنك المركزي التركي "سيتم الاستمرار في استخدام جميع الأدوات المتاحة لتحقيق هذا الهدف. كما سيتم الحفاظ على الاستقرار المالي كعامل داعم لاستقرار الأسعار".¹³

وأعلن البنك المركزي التركي بالاشتراك مع الحكومة بأطلاق نظام استهداف التضخم، حيث بدأ البنك المركزي بعملية التشديد النقدي في النصف الثاني من عام 2023 من أجل السيطرة على التضخم في أسرع وقت ممكن، والوصول الى هدف للتضخم بنسبة 5٪، بعد أن وصل التضخم الى نسبة 69% على أساسي سنوي للعام 2023م، ويستخدم البنك المركزي سعر إعادة الشراء (الريبو) لمدة أسبوع، حيث يعتبر هو الأداة الرئيسية للسياسة النقدية للتحكم بأسعار الفائدة.¹⁴

2-2 قرارات البنك المركزي المتخذة للسياسة النقدية في عام 2023:

الجدول رقم (1-2) قرارات البنك المركزي المتخذة للسياسة النقدية في عام 2023

| 2024 | | 2023 | | | | | | | | | | | السنة | | | |
|------------------|-------|-------|--------|--------|--------|--------|-------|-------|-------|------|-------|------|-------|--------------|----|----|
| تاريخ القرار | يناير | يناير | ديسمبر | نوفمبر | أكتوبر | سبتمبر | أغسطس | يوليو | يونيو | مايو | أبريل | مارس | يناير | تاريخ القرار | | |
| سعر إعادة الشراء | 9 | 8,5 | 8,5 | 8,5 | 8,5 | 8,5 | 8,5 | 15 | 17,5 | 25 | 30 | 35 | 40 | 42,5 | 45 | 50 |

المصدر: تقارير البنك المركزي التركي

ويتضح من البيانات السابقة ارتفاع مزاد سعر إعادة الشراء الريبو لمدة أسبوع ابتداء من 22 يونيو 2023 إلى 15% بعد اعلان البنك المركزي اتخاذ سياسة التشديد النقدي لاستهداف التضخم، واستمر البنك المركزي برفع النسبة حتى وصلت إلى 42.5% نهاية العام في 21 ديسمبر 2023م، وفي الربع الأول من العام 2024، رفع البنك المركزي أسعار الفائدة إلى 45% ثم فاجأ المراقبين برفعها إلى 50% في شهر مارس 2024.

الفصل الثالث

تأثير رفع أسعار الفائدة في تركيبا على معدلات التضخم والاحتياطات النقدية وأسعار الصرف

في أعقاب الفوز الانتخابي الذي حققه أردوغان في 28 مايو/أيار 2023، قام بتعيين محمد شيمشك وزيراً للمالية والخزانة، وحفيظ جاي إركان محافظاً للبنك المركزي.

والثنائي هما مديران تنفيذيان سابقان في قطاع البنوك وصيدقان للسوق الغربية، وكان يُنظر إلى تعيينهما على أنه محاولة لتهديئة المخاوف بشأن سياسات أردوغان الاقتصادية غير التقليدية.

في ظل الفريق الاقتصادي الجديد، الذي انتهج سياسة تقليدية عكس السياسة التي اتبعها الرئيس رجب طيب أردوغان لسنوات. فقد أشاد الاقتصاديون الغربيون على نطاق واسع بالبرنامج الاقتصادي الجديد، ويرون أن له الفضل في توجيه تركيا بعيداً عن أزمة محتملة في ميزان المدفوعات أو حتى فرض ضوابط على رأس المال.¹⁵

وأثبتت بعض الدراسات أن سعر الصرف وسعر الفائدة يؤثران على التضخم على المدى الطويل. حيث إن ارتفاع سعر الصرف بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع التضخم بنسبة 0.80%، والزيادة في سعر الفائدة 1% تؤدي إلى زيادة التضخم بنسبة 0.21%. ووفقاً للدراسة، فإن التأثير الأكثر سلبية على التضخم، على المدى الطويل، سيكون بسبب التغيرات في سعر الصرف.¹⁶

1-3 تحليل آثار رفع سعر الفائدة على القطاعات الاقتصادية:

يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة تكاليف الاقتراض للأفراد والشركات، وهو ما قد يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وأرباح الشركات. وقد تواجه الشركات ذات مستويات الديون المرتفعة انخفاض أسعار الأسهم، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة على القروض وبطاقات الائتمان يمكن أن يقلل من الإنفاق الاستهلاكي، وهو ما يؤثر على الإيرادات، وخاصة في القطاعات التي يحركها المستهلك.

كما قد يؤدي ارتفاع تكلفة الاقتراض إلى تقليل الاستثمارات في بعض القطاعات وإعاقة قدرة الشركات على التوسع في المشاريع.

2-3 اختبار فروض الدراسة:

1-2-3 آثار رفع سعر الفائدة على معدلات التضخم:

مشكلة التضخم في تركيا حادة للغاية لدرجة أن البنك المركزي رفع أسعار الفائدة، بعد أشهر من إعلانه أنه انتهى من رفع أسعار الفائدة، حيث صدم البنك المركزي التركي المستثمرين حيث قامت لجنة السياسة النقدية التابعة للبنك المركزي التركي برفع سعر الفائدة بمقدار 500 نقطة أساس من 45% إلى 50% في اجتماعها المنعقد في 21 مارس/آذار 2024. في محاولة لمكافحة التضخم المتفشي.

وقد نصت الفرضية الأولى من فروض الدراسة وجود علاقة عكسية بين رفع سعر الفائدة ومعدلات التضخم على أساس سنوي في تركيا.

ويشير الجدول رقم (1-3) إلى طبيعة العلاقة بين ارتفاع سعر الفائدة ومعدلات التضخم على أساس سنوي، حيث تظهر البيانات للعام 2023م أنه عندما انخفضت أسعار الفائدة إلى مستوى 8,5% أدى إلى انخفاض مؤشر أسعار المستهلكين على أساس سنوي خلال النصف الأول من العام 2023م إلى 38,21% بعد أن وصلت بداية العام 57,68%، وعندما بدأت أسعار الفائدة بالارتفاع مع نهاية شهر يونيو بدأت مؤشرات أسعار المستهلكين بالارتفاع أيضا بشكل طردي حتى وصلت إلى 68,50% نهاية شهر مارس 2024م عندما وصلت أسعار الفائدة إلى ذروتها عند حدود 50%.

الجدول رقم (1-3) العلاقة بين سعر الفائدة ومعدلات التضخم

| 2023 | | | | | | | | | | | | السنة |
|------|----|----|----|----|------|----|-----|-----|-----|-----|----|-------------|
| 12 | 11 | 10 | 9 | 8 | 7 | 6 | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 | الشهر |
| 42,5 | 40 | 35 | 30 | 25 | 17,5 | 15 | 8,5 | 8,5 | 8,5 | 8,5 | 9 | سعر الفائدة |
| 65 | 62 | 61 | 62 | 58 | 48 | 38 | 40 | 44 | 51 | 55 | 58 | التضخم |
| 2024 | | | | | | | | | | | | السنة |
| | | | | | | 6 | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 | الشهر |
| | | | | | | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 45 | سعر الفائدة |
| | | | | | | 71 | 75 | 69 | 68 | 67 | 64 | التضخم |

المصدر: بيانات البنك المركزي التركي.

بهذا يتضح أن العلاقة بين أسعار الفائدة ومعدلات التضخم علاقة طردية وليست عكسية كما توقعها الفرضية، مع تسجيلها تراجعاً طفيفاً في شهر يونيو 2024م بعد أن وصلت فيها أسعار التضخم إلى ذروتها في شهر مايو 2024م مسجلة 75,45%.

من المهم ملاحظة أن تأثير رفع سعر الفائدة على التضخم قد يستغرق عدة أشهر ليظهر بشكل واضح. ومع ذلك، وعلى الرغم من علامات الانخفاض، فإن الضغوط التضخمية الناجمة عن الطلب المحلي لا تزال مرتفعة.

ولا يزال العديد من المراقبين يشعرون بالقلق بشأن ما إذا كان صناع السياسات قد تحركوا بسرعة أو إلى حد كافٍ للفوز بالمعركة ضد التضخم - مما أدى إلى تجدد المخاوف مع تفاقم بعض البيانات هذا العام.¹⁷

2-2-3 آثار رفع الفائدة على الاحتياطات النقدية:

نصت الفرضية الثانية من فروض الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين رفع سعر الفائدة على الاحتياطات النقدية التركيبية على المدى القصير.

ويشير الجدول رقم (2-3) إلى ارتفاع إجمالي الأصول الاحتياطية النقدية الرسمية، وهي المبلغ الذي يحتفظ به المقيمون الأتراك في الودائع المصرفية بالعملة الأجنبية في العام 2023م إلى 142,50 مليار دولار، وفقاً لهيئة الرقابة المصرفية في البلاد. ولكن سرعان ما بدأت احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية بالتضاؤل مرة أخرى في بداية العام 2024م، مع تدافع المدخرين لشراء الدولار واليورو.

الجدول رقم (2-3) أسعار الفائدة والاحتياطات النقدية

| 2024 | | 2023 | | | | | | السنة |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|---|
| 6 | 4 | 12 | 11 | 7 | 6 | 4 | 3 | الشهر |
| 50 | 50 | 42,5 | 40 | 17,5 | 15 | 8,5 | 8,5 | سعر إعادة الشراء لمدة أسبوع واحد |
| 147,6 | 182,5 | 142,5 | 136,7 | 110,4 | 108,5 | 121,5 | 122,4 | اجمالي الأصول الاحتياطية بالمليون دولار |

المصدر: البنك المركزي التركي

ارتفع إجمالي الأصول الأجنبية، وهو الوكيل الرئيسي لاحتياطات تركيا من العملات الأجنبية، إلى 147,6 مليار دولار في شهر يونيو 2024، وفقاً لبيانات البنك المركزي التركي.

كما سجلت ميزانية الحكومة المركزية عجزاً قدره 209 مليارات ليرة تركية في مارس 2024. وفي الأشهر الثلاثة الأولى من العام، تجاوز عجز الميزانية 500 مليار ليرة تركية. وبهذا يتضح أن العلاقة إيجابية بين ارتفاع سعر الفائدة وإجمالي الأصول الاحتياطية خلال العام 2024م.

2-2-3 آثار رفع الفائدة على أسعار الصرف (الليرة مقابل الدولار):

نصت الفرضية الثالثة وجود علاقة طردية بين رفع سعر الفائدة وأسعار الصرف المحلية مقابل الدولار الأمريكي في تركيا، ويشير الجدول رقم (3-3) إلى طبيعة العلاقة بين ارتفاع سعر الفائدة وأسعار الصرف في تركيا.

الجدول (3-3) أسعار الفائدة وأسعار الصرف في تركيا

| 2023 | | | | | | | | | | | | السنة |
|------|-----|-----|-----|-----|------|-----|-----|-----|-----|-----|-----|----------------------------------|
| 12 | 11 | 10 | 9 | 8 | 7 | 6 | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 | الشهر |
| 42,5 | 40 | 35 | 30 | 25 | 17,5 | 15 | 8,5 | 8,5 | 8,5 | 8,5 | 9 | سعر إعادة الشراء لمدة أسبوع واحد |
| 29.5 | 28. | 28. | 27. | 26. | 26.9 | 25. | 20. | 19. | 19. | 18. | 19 | سعر الليرة مقابل الدولار |
| | | | | | | | | | | | | |
| 2024 | | | | | | | | | | | | السنة |
| | | | | | | 6 | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 | الشهر |
| | | | | | | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 45 | سعر إعادة الشراء لمدة أسبوع واحد |
| | | | | | | 32. | 32. | 32. | 32. | 31. | 30. | سعر الليرة مقابل الدولار |
| | | | | | | 88 | 19 | 36 | 34 | 21 | 34 | |

المصدر: البنك المركزي التركي

حيث يتضح انخفاض الليرة مقابل الدولار بنسبة 35% في عام 2023. وقد استمرت العملة في الضعف، إلا أنها استقرت نسبياً في الربع الثاني من العام 2024م عند حدود 32,5 مقابل الدولار. وبهذا يتضح ان العلاقة طردية بين ارتفاع أسعار الفائدة وأسعار الصرف المحلية كما جاء في الفرضية، ويبدو أن السبب وراء ذلك تشكك السوق وعدم ثقتها في استدامة السياسة النقدية.

ويتوقع المحللون أن تضعف الليرة التركية بنحو الثلث مقابل الدولار في عام 2024 لتصل إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق، حيث إن الزيادة الحادة في أسعار الفائدة لم تقنع الأتراك بالاحتفاظ بالليرة المتعثرة، وبسبب عجز مستمر في الميزانية.¹⁸

ويتوقع الاقتصاديون في بنك Commerz للدولار الأمريكي مقابل الليرة التركية عند 35.00 بحلول نهاية عام 2024. بينما يتوقع المحللون في بنك ING أن تصل قيمة الدولار إلى 38 ليرة نهاية العام.¹⁹

بينما تتوقع شركة Gov Capital أن يتم تداول الليرة التركية عند مستوى مرتفع يصل إلى 40.00 ليرة تركية لكل دولار أمريكي هذا العام. ووفقاً لتوقعات سعر الليرة التركية لمدة 5 سنوات، تتوقع الوكالة أن يتم تداول الدولار الأمريكي/الليرة التركية بين 95.00 ليرة و100.00 ليرة.²⁰

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة:

تستهدف سياسة رفع سعر الفائدة بناء على النظرة الاقتصادية التقليدية السيطرة على التضخم وتخفيضه من خلال تقليل الطلب الفعال الخاص بالناس، وتخفيض الإنفاق والطلب على السلع، وعلى أساس ذلك ستخفض الأسعار وبعدها تنخفض معدلات التضخم، وتشجيع الادخار من خلال تحفيز المدخرين على الاحتفاظ بمدخراتهم بالعملة المحلية، ولكن هذا الهدف يتحقق، في حال كان معدل التضخم أقل من سعر الفائدة، كما هو حاصل في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تبلغ أسعار الفائدة 5,5%²¹، ومعدل التضخم على أساس سنوي عند 3,5%، ولكن الفجوة في تركيا لصالح معدل التضخم، فهو عند 68,5% في ابريل 2024، بينما سعر الفائدة 50%، أي أن الفرق شاسع.

ومن خلال تتبع مسار السياسة النقدية وكذا معدلات التضخم نتيجة تغيير التوجه تجاه سعر الفائدة، وبعد تحليل آثار رفع أسعار الفائدة في عامي 2023م و2024م، على معدلات التضخم في تركيا، واجمالي الاحتياطات النقدية، واستقرار أسعار الصرف المحلية مقابل الدولار، وعلى ضوء المعلومات التي تحصلنا عليها، فقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1. العلاقة بين ارتفاع أسعار الفائدة ومعدلات التضخم علاقة طردية، فلم يؤثر رفع سعر الفائدة على الحد من التضخم على المدى القصير، بل حدث العكس بأن ارتفعت معدلات التضخم الى مستويات قياسية عندما بدأت السياسة النقدية في تركيا تتجه نحو الزيادة الكبيرة في سعر الفائدة.
- وعليه لم تحقق السياسة النقدية في تركيا أهدافها المتمثلة بخفض التضخم منذ بدأت برفع أسعار الفائدة، مع أن السلطات النقدية تتوقع الانخفاض الملحوظ لمعدلات التضخم مع بداية النصف الثاني من العام الحالي.
2. ظهرت العلاقة بين ارتفاع سعر الفائدة واجمالي الأصول الاحتياطية خلال العام 2023م ايجابية، نتيجة لاتجاه المستثمرين المحليين والأجانب نحو شراء السندات الحكومية وإيداع أموالهم في البنوك مستفيدين من ارتفاع أسعار الفائدة.
3. العلاقة طردية بين ارتفاع أسعار الفائدة وأسعار الصرف المحلية ويبدو أن السبب وراء ذلك تشكل السوق وعدم الثقة في استدامة إجراءات السياسة النقدية، كما أن رفع سعر الفائدة له تأثيرات سلبية من قبيل: ارتفاع معدلات البطالة، حيث وصلت إلى 10,25% في نوفمبر/تشرين الماضي، وفقا لبيانات معهد الإحصاء التركي.²² كما قد يؤثر ذلك سلبا على ارتفاع تكاليف الإنتاج، وتراجع معدلات النمو، وتأثر سلبًا الصادرات السلعية.

التوصيات:

- من خلال هذه الدراسة وبناء على النتائج التي توصلت إليه يمكن تقديم التوصيات التالية:
1. العودة التدريجية والمدروسة لسياسة التوسع النقدي لتجنب الدخول في الركود الاقتصادي وتشجيع الاستثمار وتحفيز النشاط الاقتصادي لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود.
 2. إذا مضت تركيا في الاستمرار في سياسة التشديد النقدي بتبني سياسة رفع سعر الفائدة، فعليها أن تستكمل بعض الجوانب الضرورية لتقليل آثارها السلبية، من خلال الحفاظ على أداء النشاط الإنتاجي الحقيقي من السلع

- والخدمات، والحد من البطالة، ومحاربة المضاربات في كافة المجالات (الأراضي والعقارات، العملات الأجنبية، البورصة، الأموال الساخنة).
3. تعزيز المناخ الاستثماري، بحيث يصبح جذاباً للمستثمرين الخارجيين وتوجيه الادخار نحو الاستثمار الحقيقي بعيداً عن المضاربة.
4. مراقبة التغيرات في سرعة دوران النقود عند اعتماد التقييد النقدي للحد من الضغوط التضخمية للأسعار، فقد يؤدي التسارع في معدل دوران النقود إلى تأجيج الأسعار وإزالة آثار التقييد النقدي، مما قد يفضي إلى نتائج غير مرغوبة على صعيد رسم السياسة النقدية.
5. دراسة تجارب الدول المشابهة كأرجنتين والتي تعاني من مشاكل اقتصادية وارتفاع معدلات التضخم، فبعد سنين طويلة من سياسة التشديد النقدي بدأت بتخفيض سعر الفائدة حتى وصل إلى 50% بعد أن ارتفع إلى 85%.

الخاتمة:

حاولت هذه الدراسة توضيح المفاهيم المتعلقة بالموضوع، ففي الفصل الأول كانت تغطية لجل مفاهيم السياسة النقدية، مستعرضة أهداف وأدوات السياسة النقدية، وأهم المدارس الفكرية الاقتصادية، وفي الفصل الثاني تناول البحث السياسة النقدية للبنك المركزي التركي متناولاً الأدوات الرئيسية المستخدمة، والفصل الثالث تناول تحليل آثار السياسة النقدية على معدلات التضخم والاحتياطات النقدية وأسعار الصرف، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والاستنتاجات والتوصيات.

المراجع:

الكتب:

- السيد عمر، يحيى، التضخم وسعر الفائدة والربا، مكتبة الاسرة العربية، تركيا، الطبعة الأولى، 2023م.
- القطابري، محمد، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، الطبعة الاولى، دار غيداء للنشر، عمان، 2011م.
- حداد، أكرم، هذلول، مشهور، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، 2008.
- حسين كامل فهيم، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، بحث رقم 63، 2006.
- شاوش، وليد، السياسة النقدية بين الفقه الاسلامي والاقتصاد الوضعي، الطبعة الاولى، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، امريكا، 2011.
- عبد المطلب، عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي: الدار الجامعية: الإسكندرية: مصر: الطبعة الأولى، 2013.
- عبد المطلب، عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية، 2014.

الرسائل والأطروحات الجامعية

- طاووس، صالح، مدى فعالية السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر من عام 2000-2010، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، الجزائر، 2015.
- فتحة، بنابي السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاديات مالية والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس.
- لخديمي، عبد الحميد، مدى استجابة السياسة النقدية لإجراءات الانفاق الحكومي في الاقتصاديات النفطية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015.
- نذير، عبد الرازق، السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي كأهداف ومعالجة التقلبات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

المقالات:

- التوني، ناجي، استهداف التضخم والسياسة النقدية، سلسلة جسر التنمية، العدد السادس، 2011م، الكويت.
- قويدر، معيزي، فعالية السياسة النقدية وأثارها في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد: 02 – يناير 2010.

المواقع الإلكترونية:

- موقع البنك المركزي التركي، <https://www.tcmb.gov.tr>
- موقع مجلة فينشال تايمز، تركيا ترفع أسعار الفائدة إلى 50% في إطار سعيها لتهدئة التضخم الجامح، <https://www.ft.com/content/70ad468f-1fc7-4cdb-9920-14ff64f3c609>
- موقع سابكس، توقعات الليرة التركية وتوقعات الأسعار لعام 2024 وما بعده قرب نهاية الدورة، <https://capex.com/en/overview/turkish-lira-forecast-and-price-prediction>
- موقع الحرة، ضياء عودة، حدود رفع الفائدة في تركيا.. وانعكاسات "العلاج المر"، <https://www.alhurra.com/turkey>
- موقع الجزيرة، عبد الحافظ الصاوي، تركيا.. ما انعكاسات رفع سعر الفائدة على الاقتصاد؟، <https://www.aljazeera.net/ebusiness>
- موقع العربية، <https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories>
- Yaşar Turna, babdulvahap Özcan، The relationship between foreign exchange rate, interest rate and inflation in Turkey: ARDL approach، <https://dergipark.org.tr/en/download/article-f> Journal of Ekonomi.

الهوامش:

- 1 عبد المطلب عبد الحميد " السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي: الدار الجامعية: الإسكندرية: مصر: الطبعة الأولى "2013: ص18.
- 2 موقع صندوق النقد الدولي، تاريخ الوصول 1 ابريل 2024م، <https://www.imf.org>
- 3 ناجي التوني، استهداف التضخم والسياسة النقدية، سلسلة جسر التنمية، العدد السادس، 2011م، الكويت، ص3.
- 4 لخديمي عبد الحميد، مدى استجابة السياسة النقدية لإجراءات الانفاق الحكومي في الاقتصاديات النفطية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015، ص15.
- 5 بنابي فتحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاديات مالية والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، ص 112.

- ⁶ عبد الرزاق نذير، السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي كأهداف ومعالجة التقلبات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 45.
- ⁷ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 22.
- ⁸ صالح طاووس، مدى فعالية السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، من عام 2000-2010، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، الجزائر، 2015، ص 47.
- ⁹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية، 2014، ص 281.
- ¹⁰ حسين كامل فهي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بحث رقم 63، 2006، ص 16.
- ¹¹ وليد مصطفى شاوش، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، أمريكا، 2011، ص 17.
- ¹² موقع البنك المركزي التركي، السياسة النقدية للعام 2023، تاريخ الوصول 09\03\2024م، <https://www.tcmb.gov.tr/wps/wcm/connect>، المصدر نفسه موقع البنك المركزي التركي.
- ¹⁴ المرجع السابق.
- ¹⁵ Adam Samson، تركيا ترفع أسعار الفائدة إلى 50% في إطار سعيها لتهديئة التضخم الجامح، موقع مجلة فيننشال تايمز، تاريخ الوصول 21\03\2024، <https://www.ft.com/content>
- ¹⁶ Yaşar Turna, babdulvahap Özcan، The relationship between foreign exchange rate, interest rate and inflation in Turkey: ARDL approach.
- ¹⁷ Adam Samson، مرجع سابق.
- ¹⁸ Cristian Cochintu، توقعات الليرة التركية وتوقعات الأسعار لعام 2024 وما بعده قرب نهاية الدورة، موقع سابكس، تاريخ الوصول 11\03\2024، <https://capex.com/en/overview/>
- ¹⁹ المرجع نفسه.
- ²⁰ موقع Gov Capital، تاريخ الوصول 20\04\2024، <https://gov.capital/forex/usd-try>
- ²¹ بيانات البنك الاحتياطي الأمريكي الفدرالي.
- ²² عبد الحافظ الصاوي، تركيا.. ما انعكاسات رفع سعر الفائدة على الاقتصاد؟، موقع الجزيرة، 20\04\2024، <https://www.aljazeera.net/ebusiness/>